

# أهمية التدقيق الشرعي وعوائق دمجها في مناهج التعليم العالي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بأقسام المحاسبة في جامعتي طرابلس والزيتونة

■ د. سمية عمار عمران اعمار:

## ملخص:

إن المتمعن في مفهوم المحاسبة والتدقيق الشرعي في المؤسسات المالية الإسلامية يجد أنها تتمحور في بيان كيفية تطبيق الأسس والمفاهيم المحاسبية والتدقيقية الشرعية والمستمدة من الفكر الإسلامي الحنيف في جميع الأنشطة والمعاملات التي تقوم بها المؤسسات المالية الإسلامية.

وتمثل عملية التدقيق الشرعي أمراً ضرورياً في المؤسسات المالية الإسلامية منذ نشأتها حتى اليوم، لذلك سوف يحاول هذا البحث بيان أهمية التدقيق الشرعي وضرورة دمجها في مناهج التعليم العالي بأقسام المحاسبة بجامعتي طرابلس والزيتونة والعوائق التي تحول دون ذلك من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في الجامعتين المذكورتين. ولذلك تم صياغة ثلاث فرضيات رئيسية، وتم توزيع الاستبيان على المستهدفين بالدراسة من أعضاء هيئة التدريس الجامعي في جامعتي طرابلس والزيتونة، وقد تم التوصل إلى تأكيد أعضاء هيئة التدريس بأقسام المحاسبة في جامعتي طرابلس والزيتونة على أهمية ضرورة دمج التدقيق الشرعي في مناهج التعليم العالي. كما أكد المشاركون على وجود عوائق تحول دون دمج التدقيق الشرعي في مناهج التعليم العالي من وجهة نظرهم، ولعل من أهمها أنه لا توجد خطط وبرامج محددة وواضحة لكيفية دمج التدقيق الشرعي في مناهج التعليم المحاسبي العالي، وعدم توافر أعضاء هيئة تدريس مؤهلين لتدريس التدقيق الشرعي، وعدم اقتناع إدارة الجامعتين بجدوى وأهمية دمج التدقيق الشرعي ضمن مناهجها.

كلمات مفتاحية: المؤسسات المالية الإسلامية - التعليم المحاسبي العالي - سوق العمل الليبي .

\* عضو هيئة التدريس بقسم المحاسبة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة طرابلس

## المقدمة :

إن تطوير مهنة المحاسبة يعتمد على وجود محاسبين على مستوى عال من الكفاءة والتأهيل (التعليم المحاسبي)، غير أن موضوع دمج التدقيق الشرعي في مناهج التعليم العالي بأقسام المحاسبة بجامعة طرابلس والزيوتونة من الأهمية بمكان وذلك لأن مهنة المحاسبة في ليبيا تعتمد وفي جميع مستوياتها على مخرجات مراحل التعليم المحاسبي المختلفة، وبالرغم من وجود الكثير من الجامعات والمعاهد العليا والتي قدمت آلاف الخريجين في مجال المحاسبة، وبالرغم من وجود بعض من الخبرات والكوادر المؤهلة بشكل جيد في هذا المجال، إلا أن أهمية دمج التدقيق الشرعي في مناهج التعليم العالي الجامعي في ليبيا يفرضه واقع تحول بعض المصارف التجارية إلى فتح نوافذ أو فروع للصيرفة الإسلامية، وحاجة هذه المصارف للكوادر المحاسبية المؤهلة من النواحي المحاسبية والفقهية (فقه المعاملات)، ومن هنا تبرز أهمية التدقيق الشرعي والعوائق التي تواجه دمجها في مناهج التعليم العالي في جامعتي طرابلس والزيوتونة، لذلك يعد دمج التدقيق الشرعي ضمن المناهج الدراسية في التعليم العالي الجامعي أو الدراسات العليا خطوة مهمة لتطوير هذه المناهج والاستفادة القصوى من هذا المجال المحاسبي المهم ليخدم احتياجات ومتطلبات سوق العمل الليبي .

## الدراسات السابقة:

تناولت بعض الدراسات موضوع الدراسة بشكل أو بآخر وذلك من عدة جوانب نذكر منها الآتي :

1-دراسة (دهلوي، 2005)، بعنوان: أدوات التأهيل المتكامل للعاملين في المؤسسات المالية الإسلامية ودور الهيئات الشرعية والمعاهد في تدريبهم شرعاً:

هدفت الدراسة إلى بيان دواعي ومبررات الدعوة إلى التأهيل المتكامل للعاملين في المؤسسات المالية الإسلامية، وأهداف ووسائل وأدوات التأهيل المتكامل للعاملين ودور الهيئات الشرعية والمعاهد في تدريبهم شرعاً، وتوصلت الدراسة إلى أهم دواعي ومبررات الدعوة إلى تأهيل العاملين في المؤسسات المالية الإسلامية إلى أن أغلب العاملين بها لا علم لهم بقواعد الاقتصاد الإسلامي، ولا فقه المعاملات المالية في الإسلام، وعدم وجود المؤسسات اللازمة لتأهيل العاملين بهذه المؤسسات، وعدم توافر المؤهلين علمياً ومهنيًا الذين يجمعون بين الفقه الشرعي والفقه المصري والاقتصاد الإسلامي، في الوقت الذي لا توجد فيه معاهد علمية خاصة بالاقتصاد الإسلامي والصيرفة الإسلامية ضمن

الهيكل الجامعية، وترتب على ذلك قلة الكوادر التي تتوافر فيها المعايير اللازمة لشغل الوظائف في المصارف الإسلامية .

2- دراسة (الفضيمي، 2010)، بعنوان : دور التعليم المحاسبي في صقل الخريجين بالمهارات اللازمة لسوق العمل :

هدفت الدراسة إلى إجراء مسح لبعض الدراسات السابقة في البيئة الليبية والدولية بهدف معرفة وتحديد أهم المهارات والخبرات التي يجب أن يكتسبها خريج المحاسبة عند دخوله للمهنة حتى يكون ناجحاً في عمله، ودمج هذه المهارات والمعارف في المناهج التعليمية بهدف تطويرها حتى تواكب التطورات العملية في البيئة الليبية والعالمية، وتم التوصل إلى ضرورة التركيز على التطوير المستمر للمناهج التي تتضمن أبعاداً تتمشى مع التطورات المعاصرة وسوق العمل الليبي وتشجيع أعضاء هيئة التدريس على تطوير أساليبهم التعليمية بالإضافة إلى تشجيع البحث العلمي من خلال دراسات لمتطلبات سوق العمل في البيئة المحلية والمهارات المطلوبة والمتوقعة من قبل المحاسبين وإدخالها في مواضيع المناهج لأجل الحصول على خريجين متمتعين بالمهارات المهنية قادرين على تلبية متطلبات البيئة التي سيعملون بها .

3- دراسة (Yaacob & Donglah, 2012)، بعنوان: التدقيق الشرعي في المؤسسات المالية الإسلامية من وجهة نظر طلاب الدراسات العليا :

أوضحت الدراسة أن المؤسسات المالية الإسلامية تعتبر من أكثر الصناعات نمواً في ماليزيا في الفترة الماضية، إذ بلغت نسبة النمو في هذه الصناعة من 15 - 20 ٪ مقارنة بالقرون الماضية، بالإضافة إلى أن هذه الصناعة تعتبر من أكثر الصناعات بعداً عن الاضطرابات المالية. وأكدت الدراسة أن موضوع التدقيق الشرعي يحتاج إلى بحث معمق في ظل غياب معايير واضحة، وإطار مفاهيمي حقيقي للتدقيق الشرعي، حيث إن عدم وجود هذه المعايير قد يؤدي إلى إخماد مستقبل التدقيق الشرعي وانتهائه كما هدفت الدراسة إلى بيان وجهات نظر طلبة الدراسات العليا في موضوع التدقيق الشرعي فاخترت عينة الدراسة من جامعتين بارزتين في ماليزيا، وزعت استمارة الاستبانة على عينة الدراسة من قبل الباحثين مباشرة ومن ثم توصلت الدراسة إلى أهم النتائج وهي أن عينة الدراسة ليس لديها معرفة فيما إذا كان التدقيق الشرعي يختلف عن التدقيق المالي التقليدي وأن المؤسسات المالية الإسلامية لا تعمل ما يكفي لتعزيز مفهوم التدقيق الشرعي

فيها وأن وسائل الإعلام لو وجهت بالاتجاه الصحيح ستؤدي دوراً كبيراً في تعزيز مفهوم التدقيق الشرعي في المؤسسات المالية الإسلامية في مختلف بقاع العالم .

4-دراسة ( شحاتة، 2013)، بعنوان: المحاسب والمراجع القانوني الإسلامي التأهيل

العلمي والإعداد المهني :

تهدف الدراسة إلى وضع إطار للتأهيل العلمي والإعداد المهني للمحاسب والمدقق الشرعي يناسب المؤسسات المالية الإسلامية، وإبراز الطبيعة المميزة للمؤسسات المالية الإسلامية، وبيان الفروق بينها وبين نظيراتها التقليدية، وهذا يؤكد على دواعي الحاجة إلى محاسب ومدقق شرعي ذو طبيعة خاصة يناسب احتياجاتها، وبيان طبيعة المعارف والعلوم والبرامج التدريبية المهنية التي يجب أن يتعلمها، وعرض الإطار العام للمنظمات المهنية التي ترعى المحاسب والمدقق الشرعي وتشرف وتراقب أدائه المهني، وقد توصلت الدراسة إلى ضرورة أن يكون المحاسب والمدقق الشرعي عليمًا بطبيعة نشاط المؤسسات المالية الإسلامية وخاصة فقه المعاملات، وفقه الاقتصاد الإسلامي بالإضافة إلى بعض العلوم المتخصصة مثل الاقتصاد والمحاسبة والمراجعة والقانون والنقود والمصارف ونحو ذلك، مع العلم أن معظم الجامعات والمعاهد (كليات التجارة والاقتصاد) السائدة في البلاد العربية والإسلامية تخرج طلاباً ليس لديهم معرفة بالعلوم التجارية الإسلامية وفقه المعاملات، ويتطلب الأمر إعادة النظر فيما يدرس لهم ويدخل ضمن مقررات علوم الاقتصاد الإسلامي وفقه المعاملات والمصارف الإسلامية لتهيئة المحاسب والمدقق الشرعي قبل العمل في المؤسسات المالية الإسلامية.

5-دراسة (اشميلة والطرلي، 2013)، بعنوان: مدى التوافق بين مناهج التعليم

المحاسبي ومتطلبات سوق العمل من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس وخريجي أقسام

المحاسبة بالجامعات الليبية :

هدفت الدراسة إلى تحديد مدى التوافق بين مناهج التعليم المحاسبي ومتطلبات سوق العمل من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس وخريجي أقسام المحاسبة بالجامعات الليبية، حيث استخدمت استبانة لتحديد مدى وجود فجوة بين مناهج التعليم المحاسبي في الجامعات الليبية ومتطلبات سوق العمل من خلال تحليل آراء أعضاء هيئة التدريس وخريجي أقسام المحاسبة، وخلصت الدراسة إلى نتيجة رئيسية مفادها أن مناهج التعليم المحاسبي في الجامعات الليبية لا تفي بمتطلبات سوق العمل من وجهة نظر المستجوبين،

حيث بينت نتائج التحليلات الإحصائية للبيانات وجود عدد من العناصر من شأنها أن تزيد الفجوة بين التعليم المحاسبي ومتطلبات سوق العمل، كان أهمها انعدام أي برامج مشتركة بين الجامعات والوحدات الاقتصادية، وعدم وجود فترة للتدريب العملي متزامنة مع الدراسة النظرية ضمن برنامج التعليم المحاسبي. وبناء على النتائج التي تم التوصل إليها أوصت الدراسة بعدد من التوصيات منها : تنفيذ برامج مشتركة بين الجامعات والوحدات الاقتصادية تساهم في تطوير المناهج المحاسبية، والمواضيع ذات العلاقة بالتغيرات الحديثة التي يشهدها الاقتصاد الليبي.

6- دراسة (مطر ونور والرمي، 2015)، بعنوان: الارتقاء بالتعليم المحاسبي الجامعي

لتحقيق الشروط المنصوص عليها في معايير التعليم المحاسبي الدولية:

ركزت الدراسة على استكشاف آراء أرباب العمل والخريجين بمدى توفر الشروط المنصوص عليها في معايير التعليم المحاسبي الدولية لدى خريجي برنامج البكالوريوس في المحاسبة من الجامعات الأردنية، وخلصت الدراسة إلى أن الخلل يكمن في عدم تعديل وتطوير هذه المناهج بما يخدم سوق العمل إضافة إلى صعوبة التغيير المستمر في المناهج الحالية بسبب العقوبات التي تضعها هيئة مؤسسات التعليم العالي وأوصت الدراسة بضرورة تعديل وتطوير مواضيع المعرفة المحاسبية في مناهج التعليم المحاسبي من خلال دراسة متطلبات سوق العمل والمهارات المطلوبة والمتوقعة من قبل المحاسبين وإدخالها في مواضيع المناهج لأجل الحصول على خريجين متمتعين بالمهارات المهنية قادرين على تلبية متطلبات البيئات التي سيعملون بها . ومراجعة الخطط الدراسية من وقت إلى آخر وإدخال تحسينات عليها حتى تواكب التعليم المحاسبي في البلدان المتقدمة. والعمل على تمكين أعضاء هيئة التدريس من تطوير أساليبهم التعليمية وذلك من خلال توفير وسائل العرض وتوفير تكنولوجيا المعلومات بأنواعها، وتمكينهم من الالتحاق بالدورات التدريبية والمؤتمرات العلمية، مما قد يمكنهم من تحديث معلوماتهم .

من العرض السابق للدراسات السابقة يمكن استخلاص ما يلي :

1- أوضحت الدراسات أهمية التدقيق الشرعي وضرورة دمجها في مناهج التعليم العالي من أجل إعداد محاسبين قادرين على تلبية احتياجات سوق العمل المتجددة والمتغيرة .

2- بينت الدراسات أنه يجب أن تحتوي البرامج التعليمية المتخصصة في التدقيق

الشرعي على مجالات متعددة من العلوم والمعارف مثل فقه المعاملات، وفقه الاقتصاد الإسلامي بالإضافة إلى بعض العلوم المتخصصة مثل الاقتصاد والمحاسبة والمراجعة والقانون والنقود والمصارف .

3- أكدت الدراسات على ضرورة توفير الكوادر التي تتوافر فيها المعايير اللازمة لشغل الوظائف في المؤسسات المالية الإسلامية .

#### مشكلة الدراسة :

يعد النظام المصرفي الإسلامي من أفضل الأنظمة التي لها القدرة على الاستقرار الاقتصادي في ظل المتغيرات الاقتصادية في العالم، الأمر الذي جعل المصارف التجارية التقليدية تتسابق إلى تقديم خدمات مصرفية إسلامية، ومن بينها المصارف التجارية الليبية التي بدأت فعلاً في تحويل فروعها تدريجياً إلى فروع إسلامية، ومنها من فتح نوافذ إسلامية في فروعها كلها أو بعضها ومنها من كان يقوم ببيع منتجاته الإسلامية جنباً إلى جنب مع منتجاته التقليدية، ومن هنا يبرز دور وأهمية التدقيق الشرعي كطلب ضروري في هذه المصارف التي تنتهج الشريعة الإسلامية في أعمالها، ولا بد من وجود تدقيق على تلك الأعمال يحقق الغاية التي من أجلها أقيمت تلك الفروع والنوافذ في هذه المصارف، ويطمئن الجميع بأن مسار عملها لا يخالف الشريعة الإسلامية والذي يحقق ذلك هو التدقيق الشرعي .

إن أهمية دمج التدقيق الشرعي في مناهج التعليم العالي والحاجة الملحة له، والعوائق التي تواجهه، ودوره في مجال العمل المصرفي الإسلامي ضرورة واقعية يتطلبها سوق العمل المصرفي الليبي ومن هنا يجب أن يكون هناك تكامل بين التدقيق الشرعي والتعليم المحاسبي، ويجب أن يكون لنظام التعليم المحاسبي أهداف واضحة ومخرجات تعليمية محددة تلبى احتياجات سوق العمل من المتخصصين في التدقيق الشرعي .

مما تقدم ونظراً لأهمية التدقيق الشرعي يبدو لنا جلياً أن مشكلة الدراسة تتلخص في أهمية التدقيق الشرعي وضرورة دمج في مناهج التعليم العالي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بأقسام المحاسبة في جامعتي طرابلس والزيتونة، وما هي العوائق التي تواجه دمجها ضمن هذه المناهج .

وعليه يمكن صياغة التساؤلات التالية:

1 - ما أهمية التدقيق الشرعي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بأقسام المحاسبة

في جامعتي طرابلس والزيتونة ؟

- 2- ما ضرورة دمج التدقيق الشرعي في مناهج التعليم العالي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بأقسام المحاسبة في جامعتي طرابلس والزيتونة ؟
  - 3- ما هي عوائق دمج التدقيق الشرعي في مناهج التعليم العالي في جامعتي طرابلس والزيتونة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بأقسام المحاسبة في الجامعتين المذكورتين؟
- أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى الآتي :

- 1- أهمية التدقيق الشرعي وضرورة دمجها في مناهج التعليم العالي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بأقسام المحاسبة في جامعتي طرابلس والزيتونة .
- 2- التعرف على عوائق دمج التدقيق الشرعي في مناهج التعليم العالي بأقسام المحاسبة بجامعتي طرابلس والزيتونة .
- 3- محاولة تسليط الضوء على التدقيق الشرعي، كموضوع مهم يهتم بالجوانب الشرعية للصيرفة الإسلامية .

فرضيات الدراسة :

بناءً على ما ورد في الإطار النظري والدراسات السابقة فقد تم صياغة فرضيات هذه الدراسة كما يلي:

- 1- لا توجد أهمية للتدقيق الشرعي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بأقسام المحاسبة في جامعتي طرابلس والزيتونة .
  - 2- لا توجد ضرورة لدمج التدقيق الشرعي في مناهج التعليم العالي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بأقسام المحاسبة في جامعتي طرابلس والزيتونة .
  - 3- لا توجد عوائق تمنع دمج التدقيق الشرعي في مناهج التعليم العالي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بأقسام المحاسبة في جامعتي طرابلس والزيتونة .
- أهمية الدراسة: تكمن أهمية الدراسة في الآتي :

- 1- أهمية موضوع الدراسة لكونه من الموضوعات المهمة لتطوير التعليم المحاسبي العالي ليكون قادراً على تلبية احتياجات المجتمع الليبي .
- 2- قلة الأبحاث المحاسبية -حسب علم الباحثة- التي تناولت موضوع التدقيق الشرعي في البيئة الليبية .

**الإطار النظري: أولاً: تعريف التدقيق الشرعي :**

هناك العديد من التعريفات للتدقيق الشرعي نذكر منها الآتي :

- يعتبر شكلاً من أشكال الرقابة الإدارية وهو من قبيل تدقيق الالتزام الذي يساعد على التأكد من التزام المؤسسات المالية بالسياسات والإجراءات الشرعية التي تقرها الهيئة الشرعية داخل المؤسسة، للتأكد من تنفيذ اللوائح والنظم والقوانين والمعايير الشرعية (مشعل، 2011، ص6) .

● هو عبارة عن فحص أعمال المؤسسة من قبل مدقق حسابات مستقل للتأكد من مدى التزام المؤسسة بأحكام الشريعة الإسلامية في معاملاتها المختلفة، حيث تتم ممارسة مهام التدقيق الشرعي وأعماله عن طريق جهة تدقيق شرعي مؤهلة (شرعياً وفنياً)، من داخل المؤسسة المالية أو خارجها لتوفير الثقة والاطمئنان بسلامة عمليات المؤسسات المالية الإسلامية لدى شرائح المساهمين والمتعاملين معها، (الخليفي، 2004، ص4) .

● هي نشاط تأكيد، استشاري، موضوعي، مستقل، داخل المؤسسة، مصمم لمراقبة وتحسين إنجاز أهداف المؤسسة، من خلال الهيئة الشرعية، وكذلك السياسات والخطط والإجراءات اللازمة لتنفيذ المنتجات الشرعية، واقتراح التحسينات اللازم إدخالها حتى تصل المؤسسة إلى درجة الالتزام الشرعي الأمثل، (عيسى، 2013، ص28) .

● هو جمع وتقييم الأدلة عن المعلومات لتحديد درجة توافق هذه المعلومات مع معايير محددة والتقرير عن ذلك، ويجب أداء التدقيق بواسطة شخص كفاء ومستقل (Arens et al.2012,p4) .

مما تقدم يتضح أن التدقيق الشرعي هو وظيفة يؤديها مدققون شرعيون تهدف إلى مراجعة وتدقيق العمليات المنفذة للتأكد من الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية والسياسات والإجراءات التي تقرها إدارة المؤسسة وهيئة الفتوى الشرعية داخلها .

**ثانياً: أهمية التدقيق الشرعي :**

أصبحت المؤسسات المالية الإسلامية التي تمارس أنشطتها طبقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية واقعاً عالمياً، وترعاها منظمات إسلامية دولية، ولقد فرض هذا الواقع على هيئات ومنظمات المحاسبة والمراجعة ضرورة أن من يقوم بأعمال المحاسبة والتدقيق الشرعي فيها أفراد لديهم تأهيل علمي وإعداد مهني ملائم لطبيعة الأنشطة

التي تمارسها ووفقاً للضوابط والمعايير الشرعية المنظمة لها .  
وبناءً على هذا الواقع، ظهرت الحاجة إلى إعداد المحاسب والمدقق الشرعي القادر على أداء عمله على أكمل وجه، ولقد قامت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية بدولة البحرين<sup>1</sup>، وبعض المعاهد المصرفية<sup>2</sup> في بعض البلاد العربية والإسلامية بتنظيم مجموعة من البرامج التدريبية لتلبية هذه الحاجة، ووضع منظومة المعارف والموضوعات التي تحتويها هذه المناهج في ضوء احتياجات هذه المؤسسات، لإعداد محاسب ومدقق شرعي معترف به من قبل الجهات الحكومية والمهنية للقيام بمهامه وفقاً لمجموعة من المعايير والاشتراطات القانونية والمهنية .

ثالثاً: أنواع التدقيق الشرعي:

#### 1- التدقيق الشرعي الخارجي:

يعتبر التدقيق الشرعي الخارجي أداة من أدوات الرقابة الخارجية يهدف إلى تكوين رأي مستقل من قبل هيئة التدقيق الشرعي بشأن التزام إدارة المؤسسة بتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية، وتقديم تقرير بذلك للجمعية العامة للمساهمين.  
ويعرف التدقيق الشرعي الخارجي بأنه: جمع الأدلة وتقييمها عن أنشطة المؤسسة، للتأكد من مدى التزام العاملين والإدارات المختلفة داخل المؤسسة في كافة أعمالها وعملياتها بأحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها والضوابط والتوصيات الصادرة عن هيئة الفتوى الشرعية والمنظمات المنظمة للمهنة، لتحديد مدى توافقها مع أحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها والتقرير عن ذلك للمساهمين، ويجب أداء التدقيق الشرعي بواسطة شخص كفاء ومستقل (محمد، 2009، ص25).

يتبين مما تقدم بأن التدقيق الشرعي الخارجي هو وظيفة يؤديها مراجع خارجي مستقل تهدف إلى تكوين رأي فني مستقل بشأن التزام إدارة المؤسسة بتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية وتقديم تقرير بذلك للجمعية العامة للمساهمين.

1 هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية والإسلامية، برنامج المحاسب القانوني الإسلامي، المنامة، البحرين، 2006 .  
2 المعهد المصري، مؤسسة النقد السعودي، دليل خدمات المعهد المصري، وحدة المنتجات المصرفية القائمة على المشاركة في الربح والخسارة، 2005، الرياض المملكة العربية السعودية.  
- البنك الإسلامي للتنمية بجدة، المعهد المصري للبحوث والتدريب، جدة، المملكة العربية السعودية.  
- المصرف الإسلامي الدولي للاستثمار والتنمية، مركز الاقتصاد الإسلامي للبحوث والدراسات والاستشارات والتدريب، الجيزة القاهرة.

## 2- التدقيق الشرعي الداخلي:

أما التدقيق الشرعي الداخلي فيعتبر إحد مكونات نظام الرقابة الشرعية ووظيفته مساعدة الإدارة في التحقق من حسن أداء نظام الرقابة الشرعية الداخلية لضمان الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية، وفقاً لما تقرره هيئة الفتوى للمؤسسة (الجاسر، 2009، ص4). ويقوم بهذه الوظيفة مراجعون شرعيون داخليون. لذا يجب على إدارة كل مؤسسة مالية إسلامية أن تكون مدركة لواجباتها ومسؤولياتها الشرعية بشأن ضمان الالتزام بتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية فيما تنفذه من معاملات.

## رابعاً: أهمية التدقيق الشرعي الخارجي :

تتمثل أهمية التدقيق الشرعي الخارجي في الآتي : (ابوبكر، 2013، ص2)، (الخليفي، 2004، ص8).  
1- الأهمية الشرعية :

إن التحقق من التزام المؤسسة بأحكام الشريعة الإسلامية في معاملاتها إنما هو أمر في غاية الأهمية. ولا يمكن التأكد من التزام المؤسسات المالية الإسلامية بأحكام الشريعة الإسلامية إلا عن طريق مدقق شرعي خارجي يتمتع بالاستقلالية وبقوة فنية تمكنه من إبداء الرأي الفني المحايد بشأن مدى التزام المؤسسة المالية بتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية.

## 2- الحاجة الفنية :

إن وجود جهة خارجية لتدقيق عمليات المؤسسة تضمن انضباط العمل من الناحية الفنية، حيث إن المؤسسات المالية ذات العمل المنظم لها ضوابط وأسس في العمل تحتم عليها بأن يكون ضمن دورة عملها جهة رقابية شرعية خارجية تضبط العمل على أسس فنية متقدمة.

## 3- الحاجة القانونية :

تشرط المصارف المركزية في العديد من البلدان العربية ضرورة وجود جهة خارجية تتولى التأكد من التزام المؤسسات المالية بأحكام الشريعة الإسلامية. ويمكن أن تفرض المصارف المركزية لوائح جزائية وعقوبات على المؤسسات التي لا تلتزم بتعيين مدقق خارجي شرعي.

## 4- تعزيز الثقة :

إن ما يميز المؤسسات الإسلامية هو التزامها بأحكام الشريعة الإسلامية، وأن الكثير من المتعاملين مع المصارف في البلدان الإسلامية يتجهون إلى هذه المؤسسات رغبة في

■ د. سمية عمار عمران اعمار:

التعامل الحلال البعيد عن الربا، لذا فإن وجود مدقق خارجي يتولى تدقيق أعمال هذه المؤسسات لبيان مدى مطابقتها لأحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها، يعطي قوة وثقة أكبر لهذه المؤسسات أمام الأطراف الخارجية التي تتعامل معها.

5- ضبط الجودة الشاملة :

إن التدقيق الشرعي الخارجي يتفق مع مفهوم (الرقابة الشاملة)، في المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية باعتبارها تمثل أساساً لضبط الجودة الشاملة في المؤسسات المالية الإسلامية.

**خامساً: أهمية التدقيق الشرعي الداخلي :**

يرى كل من (مشعل، 2004، ص17)، و(الجاسر، 2009، ص7) أن الرقابة الشرعية الداخلية في المؤسسات المالية الإسلامية ضرورة شرعية وحاجة مصرفية وذلك للأسباب الآتية:

(1) المؤسسات المالية الإسلامية ملزمة بتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في جميع معاملاتها، التزاماً تاماً كما تنص عليه أنظمة التأسيس، وعقوده وقوانين الترخيص، واللوائح الداخلية الخاصة بها، وهذا يفرض على تلك المؤسسات أن تضع الضمانات الكافية لتحقيق الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية في تنفيذ معاملاتها المختلفة.

(2) إعلان الالتزام للجمهور: تعلن المؤسسات المالية الإسلامية هذا الالتزام عند تقديم نفسها للجمهور، وأن تلتزم الإدارة على اختلاف مستوياتها بمتابعة المعاملات المنفذة والتأكد من تنفيذها طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية.

(3) صدور الفتوى شرط ضروري لمعرفة الحكم لكنه ليس كافياً لتنفيذه : إن إصدار الفتاوى والقرارات والتوصيات من الهيئات الشرعية والندوات والملتقيات الفقهية ذات الصلة يعد شرطاً ضرورياً للالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية؛ لكن ذلك لا يعد كافياً لتنفيذها، لأنه لا بد من دمجها في سياسات المؤسسة وأهدافها وخططها التطويرية ومعايير تقييم الأداء واختيار العاملين وترقيتهم وإجراءات التنفيذ التفصيلية لمختلف العمليات بما تحتوي عليه من مستندات ودورات مستندية . وهو ما يتحقق من خلال نظام الرقابة الشرعية الداخلية.

(4) إن الاحتكام إلى الشريعة الإسلامية في المعاملات المالية أمر واجب، ولا يتم هذا الاحتكام إلا من خلال وجود جهة تدقيق شرعية داخلية تتولى تدقيق جميع عمليات المؤسسة للتأكد من التزامها بأحكام الشريعة الإسلامية.

**سادساً: ضرورة تعليم وتأهيل المدقق الشرعي :**

يعتبر المدققون الشرعيون الأداة التنفيذية لعملية الرقابة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية، لذلك يجب العناية بتعليمهم وتدريبهم وتنمية كفاءتهم، وبصفة خاصة في الجوانب الشرعية، لذلك يجب أن يتوافر فيهم التأهيل العلمي والعملية بأن يكون المدقق الشرعي متممًا في فقه المعاملات المالية، ولا سيما ما يتصل بأنشطة المصارف الإسلامية، كما يجب أن تتوافر لديهم المقدرة على جمع أدلة إثبات المشروعية لتلك الأنشطة ودراستها وتحليلها للتوصل إلى النتائج الصحيحة حول التزام المؤسسة المالية بالشرعية، لذا لا بد من الإمام الجيد بالجوانب الفنية التي تتصل بالمسائل التي ينظر فيها لبيان حكمها الشرعي. ويرى كثير من الباحثين والمهتمين بالعمل المصرفي الإسلامي<sup>1</sup> هذه الضرورة، وذلك للأسباب التالية :

1- ضرورة تحقيق الالتزام بالشرعية الإسلامية في جميع أعمال وأنشطة المؤسسات المالية الإسلامية:

ولا يتحقق هذا إلا من خلال المدقق الشرعي الذي يجب أن يتمتع بتعليم وتدريب وتأهيل عال ليتمكن من إبداء رأيه الشرعي ليطمئن العملاء والجهات الرقابية على التزام هذه المؤسسات بالتطبيق الشرعي لتتمكن من تحقيق أهدافها على الوجه الصحيح.

2- قلة الخبرة بحقيقة المعاملات المالية الإسلامية :

حيث تعاني أغلب المصارف الإسلامية من مشكلة العاملين بها لأن معظمهم لا علم لهم بقواعد الاقتصاد الإسلامي، ولا فقه المعاملات المالية في الإسلام .

3- عدم وجود معايير موحدة لتعيين وتدريب العاملين بالمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية:

على الرغم من أنه وفي السنوات الأخيرة شهد مجال العمل المصرفي الإسلامي تطوراً في مجال تحديد المعايير اللازمة لتعيين وتدريب العاملين في المؤسسات المالية الإسلامية، إلا أن هذا التطوير المأمول قد يكون أوسع مدى مما هو القائم الآن،

1- راجع كلامن:

- عطية السيد فياض، بحث العوائق والأخطاء في عمل المصارف الإسلامية، أعمال مؤتمر جامعة الشارقة، 2005 .  
- المؤتمر الخامس للهيئات الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية، البحرين 19-20 نوفمبر 2005 .

بسبب جهل الكثير من العاملين بالمصارف الإسلامية بحقيقة المعاملات الإسلامية،  
(المالقي، 2000، ص112).

#### 4- عدم وجود المؤسسات اللازمة لتأهيل العاملين بهذه المؤسسات :

إن عدم توافر المؤهلين علمياً ومهنياً الذين يجمعون بين الفقه الشرعي والفقه المصرفي والاقتصاد من بين العاملين في المؤسسات المالية الإسلامية، في الوقت الذي لا توجد فيه معاهد علمية خاصة بالاقتصاد الإسلامي والصيرفة الإسلامية ضمن الهياكل الجامعية وحتى إن وجدت فحجمها ضئيل بالمقارنة بحجم الكليات والمعاهد الأخرى، مما ترتب عنه قلة الكوادر التي تتوافر فيها المعايير اللازمة لشغل الوظائف في المصارف الإسلامية، لذلك اشتملت معظم التوصيات الصادرة عن ملتقيات المصارف الإسلامية على الآتي:

● ضرورة اهتمام المصارف الإسلامية بتأهيل القيادات والعاملين فيها بالخبرات الوظيفية الواعية لطبيعة العمل المصرفي الإسلامي، وتوفير البرامج التدريبية المناسبة، بالتعاون مع المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب وسائر الجهات المعنية بالتدريب المصرفي الإسلامي.

● إن تنمية وتطوير الموارد البشرية اللازمة للعمل المصرفي الإسلامي يتطلب تعاوناً وثيقاً مع الجامعات ومراكز البحث والتطوير<sup>1</sup>.

● إشراف الهيئات الشرعية على برامج التدريب الشرعية، وأن تسهم الهيئات الشرعية في وضع برامج إدارة التدريب وإقامة الدورات والبحوث والندوات<sup>2</sup>.

أما فيما يتعلق بدور المعاهد في تأهيل العاملين في المؤسسات المالية، حيث جاءت التوصيات التي تدعو إلى إيجاد جامعات ومعاهد وكليات متخصصة للاقتصاد الإسلامي والعمل المصرفي الإسلامي أسوة بالكليات التي تعنى بالاقتصاد والمصارف بوجه عام في الوقت الذي لا تولي فيه هذه الكليات أي اهتمام فيما يتعلق بالاقتصاد الإسلامي، (فياض، 2005، ص612).

أما فيما يتعلق بإنشاء زمالات خاصة بالعاملين في العمل المصرفي الإسلامي، نعرض بعض التوصيات التالية<sup>3</sup>:

1 التوصيتان الثالثة عشر والرابع عشر، الصادرتان عن مؤتمر المؤسسات المالية الإسلامية، معالم الواقع وآفاق المستقبل المنعقد في دبي بتنظيم من جامعة الإمارات العربية المتحدة، 15-17 / 5 / 2005 .

2 توصية المؤتمر الثاني للهيئات الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية، البحرين، 10 / 2003 .

3 توصية ملتقى المدققين الشرعيين بالتعاون مع المجلس العام للبنوك الإسلامية وهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، البحرين .

- تنظيم زمالة مهنية للتدقيق الشرعي في إطار رابطة المدققين الشرعيين .
  - رصد جهود الجهات التي تقوم بعمل زمالات أو تسعى لإطلاق مشروعات مماثلة .
  - إجراء الدراسات ووضع الآليات اللازمة لتكوين المجلس الأكاديمي للزمالة (لجنة المنهج والرقابة والاستشارات) .
  - وضع الآليات المناسبة لتحديد لغة الزمالة ومراكز امتحاناتها، وأسس وشروط قبول إدخال الزمالة ضمن الحزمة الدراسية لمراكز الدراسات الإسلامية بكليات الجامعات العربية والغربية .
  - تكوين المنتدى الدولي للمدققين الشرعيين .
- بذل الجهود لوضع الأدلة العملية للتدقيق الشرعي الداخلي والخارجي للمؤسسات المصرفية والمالية الإسلامية، وإعداد الأراضية المناسبة له<sup>1</sup> .
- الجانب العملي: أولاً: منهجية الدراسة:** تعتمد الدراسة على إجراء دراسة تطبيقية لمعرفة أهمية التدقيق الشرعي وضرورة دمجها في مناهج التعليم العالي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بأقسام المحاسبة في جامعتي طرابلس والزيوتونة، والعوائق التي تحول دون ذلك .

#### ثانياً: مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من جميع أعضاء هيئة التدريس القارين بأقسام المحاسبة بجامعتي طرابلس والزيوتونة وقد تم توزيع الاستبانات على العدد المتوافر منهم والذي أمكن الوصول إليه في فترة توزيع الاستبانة والذي بلغ عددهم (60) عضو هيئة تدريس قار بأقسام المحاسبة في جامعتي طرابلس والزيوتونة، وكان عدد الاستبانات المستردة والصالحة للدراسة (51) استبانة أي ما يمثل 85% من عينة الدراسة والجدول التالي يوضح ذلك .

1 توصية زمالة المدققين الشرعيين والمؤسسات الإسلامية، حولية البركة، العدد الرابع، نوفمبر 2002، ص 313 .

جدول (1) عدد الاستبيانات الموزعة والمستردة والمقبولة للتحليل

البيان	عدد الاستبيانات الموزعة	عدد الاستبيانات المستردة والمقبولة	عدد الاستبيانات المفقودة	نسبة الاستبيانات المقبولة للتحليل
أقسام المحاسبة - جامعة طرابلس	45	38	7	٪ 84.4
قسم المحاسبة - جامعة الزيتونة	15	13	2	٪ 86.6
الإجمالي	60	51	9	٪ 85

#### ثالثاً: أساليب جمع البيانات :

- البيانات الثانوية : وقد تم التوصل إليها عن طريق مسح الأدبيات والدراسات السابقة المتعلقة بالموضوع .
- البيانات الأولية: تم تصميم استبانة بهدف الحصول على هذه البيانات، حيث تم توزيع (60) استبانة على عينة الدراسة .
- الأساليب الإحصائية : تم استخدام الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)، حيث تم احتساب قيم (كرونباخ ألفا) بهدف التحقق من ثبات أداة القياس، ثم استخرجت التوزيعات التكرارية للخصائص الشخصية للعينة محل الدراسة للاستعانة بها في وصف العينة محل الدراسة، كما تم تحليل البيانات الأخرى للدراسة باستخدام أساليب التحليل الوصفي حيث استخرجت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، بالإضافة إلى استخدام اختبار T لاختبار فرضيات الدراسة، وإيجاد معامل الارتباط والانحدار بين المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة .

#### رابعاً: محددات الدراسة:

كان من أهم المحددات التي واجهت الباحثة التوزيع الجغرافي الكبير للجامعات الليبية لذلك اقتصرت الباحثة بجامعتي طرابلس والزيتونة، كما اقتصرَت الدراسة على آراء عينة من أعضاء هيئة التدريس بأقسام المحاسبة في الجامعتين المذكورتين خلال شهري مارس وابريل 2017 .

## خامساً: تحليل نتائج الدراسة واختبار الفرضيات :

## أ- خصائص عينة الدراسة :

تم تحليل القسم الأول من الاستبانة لوصف توزيع عينة الدراسة وفق الخصائص الشخصية والديموغرافية وكانت النتائج كما هو موضح بالجدول التالي :

جدول رقم (2) توزيع عينة الدراسة وفق الخصائص الشخصية والديموغرافية

النسبة المئوية	التكرارات	الفئة	الخاصية
7.8	4	أقل من 30 سنة	العمر
21.6	11	من 30 - أقل من 40 سنة	
33.3	17	من 40 - أقل من 45 سنة	
15.7	8	من 45 - أقل من 50 سنة	
21.6	11	50 سنة فأكثر	
100	51	المجموع	
82.4	42	ذكر	الجنس
17.6	9	أنثى	
100	51	المجموع	
39.2	20	ماجستير	المؤهل العلمي
54.9	28	دكتوراه	
5.9	3	أخرى	
100	51	المجموع	
2	1	أستاذ	الدرجة العلمية
27.5	14	أستاذ مساعد	
45	23	محاضر	
25.5	13	محاضر مساعد	
100	51	المجموع	

■ د. سميرة عمار عمران اعمار:

3.9	2	دائما	مدى المشاركة في اتخاذ القرارات
39.2	20	غالبا	
37.3	19	أحيانا	
15.7	8	نادرا	
3.9	2	لا يتم على الإطلاق	
100	51	المجموع	
17.6	9	أقل من 5 سنوات	سنوات الخبرة
19.6	10	من 5 سنوات إلى أقل من 10 سنوات	
21.6	11	من 10 سنوات إلى أقل من 15 سنة	
19.6	10	من 15 سنة إلى أقل من 20 سنة	
21.6	11	من 20 سنة فأكثر	
100	51	مجموع	
84.3	43	عضو هيئة تدريس	الوظيفة الحالية في الجامعة
5.9	3	رئيس قسم	
2	1	عضو في لجنة	
7.8	4	أخرى	
100	51	المجموع	
49	25	مهمة جدا	
39.2	20	مهمة	
5.9	3	متوسط الأهمية	
3.9	2	قليل الأهمية	
2	1	غير مهم	
100	51	المجموع	

من بيانات الجدول السابق يمكننا توضيح الخصائص الشخصية والديموغرافية لعينة

الدراسة كالاتي :

- 1- العمر: توضح التكرارات والنسب المئوية أن عينة الدراسة الأكبر كانت بنسبة 33.3 % للفئة العمرية من 40 سنة إلى أقل من 45 سنة تليها الفئتان من 50 سنة فأكثر، و30 سنة إلى أقل من 40 سنة وبنسبة 21.6 % لكل منهما، أما باقي الفئات العمرية فكانت متقاربة إلى حد ما، وبذلك يتضح أن النسب كانت ممثلة لجميع الفئات العمرية، إذ لم تتركز العينة على فئة عمرية بعينها، وهذا يخدم أهداف الدراسة بشكل أفضل .
- 2- الجنس: توضح التكرارات والنسب المئوية أن نسبة الذكور يمثلون أكثر من ثلثي العينة حيث بلغ عددهم 42 وهو ما يمثل ما نسبته 82.4 %، في حين بلغ عدد الإناث 9 وهو ما يمثل 17.6 %، وهذا يوضح قلة العنصر النسائي ضمن هيئة التدريس بأقسام المحاسبة في الجامعتين المذكورتين .
- 3- المؤهل العلمي: توضح التكرارات والنسب المئوية أن ما نسبته 54.9 % من المشاركين هم من حملة الدكتوراه مما يدل على أن أغلب أعضاء هيئة التدريس بأقسام المحاسبة بالجامعتين هم من حملة هذه الشهادة في حين يمثل حملة الماجستير ما نسبته 39.2 %، مما يدل على أن العينة ممثلة لجميع المؤهلات العلمية، وهذا يخدم أهداف البحث .
- 4- الدرجة العلمية : تبين التكرارات والنسب المئوية أن معظم الدرجات العلمية لأعضاء هيئة التدريس المشاركين هم محاضرون إذ بلغت نسبتهم 45 %، ونسبة الأستاذة المساعدون 27.5 %، ونسبة المحاضرون المساعدون 25.5 %، في حين بلغت نسبة الأستاذ 2 % فقط من عينة الدراسة .
- 5- مدى المشاركة في اتخاذ القرارات : توضح التكرارات والنسب المئوية أن أغلب أفراد العينة يشاركون غالبا بنسبة 39.2 %، وأحيانا بنسبة 37.3 %، ودائما بنسبة 3.9 % في اتخاذ القرارات وهذا ما ينعكس بشكل جيد على الدراسة .
- 6- عدد سنوات العمل في التدريس الجامعي : تبين التكرارات والنسب المئوية أن المشاركين ممثلين لجميع فئات الخبرة في التدريس الجامعي وهذا الاختلاف مفيد لغرض الدراسة .
- 7- الوظيفة الحالية بالجامعة: توضح التكرارات والنسب المئوية أن نسبة 84.3 % هي النسبة الأكبر وهي تمثل فئة أعضاء هيئة التدريس بأقسام المحاسبة المشاركين،

د. سميرة عمار عمران اعمار:

وهذا يعكس علاقتهم المباشرة بالعملية التعليمية الأمر الذي يفيد وبشكل كبير أهداف الدراسة .

8- أهمية التدقيق الشرعي وضرورة دمجها في مناهج التعليم العالي: بينت التكرارات والنسبة المئوية أن معظم المشاركين يؤكدون على أهمية التدقيق الشرعي وضرورة دمجها في مناهج التعليم العالي بالجامعتين المذكورتين وبشكل مهم ومهم جدا ونسبة 49% و39% وهذا يفيد الدراسة بشكل كبير .

ب- اختبار درجة مصداقية البيانات :

تم إيجاد معامل المصدقية كرونباخ ألفا لردود المشاركين عن أسئلة الاستبانة للتأكد من توفر الثبات الداخلي في أداة القياس والجدول التالي يعرض درجة مصداقية البيانات للمحاور الثلاثة الخاصة بالدراسة وذلك كما يلي :

جدول (3)

نتائج درجة مصداقية البيانات باستخدام معامل كرونباخ ألفا

المتغيرات	أهمية التدقيق الشرعي	ضرورة دمج التدقيق الشرعي في مناهج التعليم العالي	معوقات دمج التدقيق الشرعي في مناهج التعليم العالي	جميع العبارات
عدد العبارات	8	5	4	17
معدل كرونباخ ألفا	0.945	0.810	0.734	0.763

يبين الجدول السابق نتائج معاملات كرونباخ ألفا للمحاور الثلاثة للدراسة ونجد أنها تفوق القيمة المقبولة 0.600، مما يعكس الثبات العالي لأداة الدراسة والاطمئنان إلى مصداقيتها .

ج- اختبار فرضيات الدراسة:

تم الاسترشاد بنتائج التحليل الإحصائي الوصفي (الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية)، إذ تم تحديد أهمية التدقيق الشرعي بموجب المتوسط الحسابي لإجابات المشاركين عن كل عبارة من العبارات، حيث تم إعطاء الإجابات (إلى حد كبير جدا - إلى حد كبير - إلى حد متوسط - إلى حد قليل - إلى حد قليل جدا) الدرجات (-2-3-4-5) على التوالي، بالإضافة إلى استخدام اختبار (T) لاختبار فرضيات الدراسة، وإيجاد معامل الارتباط لقياس مدى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرات المستقلة

والتابعة للدراسة، واستخدام تحليل الانحدار لتحليل هذه العلاقة المفترضة .  
د-نتائج التحليل الإحصائي الوصفي: تم صياغة فرضية الدراسة الأولى كالتالي :  
H0: لا توجد أهمية للتدقيق الشرعي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بأقسام  
المحاسبة بجامعة طرابلس والزيوتونة .

حيث تم استخدام التحليل الإحصائي الوصفي لإيجاد متوسط الإجابات لجميع فقرات  
الدراسة وانحرافات المعيارية والجدول التالي يوضح ذلك .

جدول رقم (4) نتائج التحليل الإحصائي الوصفي لإجابات العبارات المتعلقة بأهمية التدقيق الشرعي  
من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بأقسام المحاسبة بجامعة طرابلس والزيوتونة

ت	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	إن الاستعانة بالمدقق الشرعي يساعد على التأكد من التزام المؤسسات المالية الإسلامية بالسياسات والإجراءات الشرعية التي تقرها الهيئة الشرعية داخل المؤسسة	4	0.770
2	إن الاستعانة بالمدقق الشرعي في تدقيق المعاملات التي تقوم بها المؤسسات الإسلامية يحقق ثقة أكبر بشرعية هذه المعاملات من قبل الأطراف الخارجية المتعاملة معها	5	0.782
3	يساعد التدقيق الشرعي على اكتشاف المعاملات الربوية أو التي تشوبها شبهة الربا ومن ثم سرعة معالجتها والحد منها	4	0.761
4	الاستعانة بالمدقق الشرعي يساعد على إنجاح تجربة الصيرفة الإسلامية وعمل المصارف الإسلامية	4	0.820
5	إن الاستعانة بالمدقق الشرعي يساعد على التأكد من تنفيذ اللوائح والنظم والقوانين والمعايير الشرعية	4	0.848
6	إن الاستعانة بالمدقق الشرعي الخارجي لتقييم أداء المؤسسات المالية الإسلامية من الناحية الشرعية وتقديم تقريره الفني المحايد بالخصوص يساعد على قيام هذه المؤسسات بعملها بشكل أفضل	4	0.880
7	إن الاستعانة بالمدقق الشرعي يؤدي إلى اكتشاف أية تجاوزات إن وجدت ومعالجة أي قصور في أنظمة الرقابة وعمل هيئة التدقيق الشرعي	4	0.847
8	إن الاستعانة بالمدقق الشرعي يساعد على مراقبة واقتراح التحسينات اللازمة لإنجاز أهداف المؤسسات المالية	4	0.824
	جميع العبارات	4.125	0.816

من خلال النتائج الموضحة بالجدول السابق نلاحظ أن كل الإجابات كان متوسطها

■ د. سميرة عمار عمران اعمار:

الحسابي أكبر من 3 والبالغ 4 لأغلب العبارات، كما أن العبارة الثانية التي تنص على أن الاستعانة بالمدقق الشرعي في تدقيق المعاملات التي تقوم بها المؤسسات الإسلامية يحقق ثقة أكبر بشرعية هذه المعاملات من قبل الأطراف الخارجية المتعاملة معها كان متوسطها الحسابي مساوياً 5 وانحرافها المعياري 0.782، وبشكل عام نلاحظ أن الانحرافات المعيارية لكل العبارات كان منخفضاً، مما يشير إلى أن أعضاء هيئة التدريس بأقسام المحاسبة في جامعتي طرابلس والزيتونة يدركون أهمية التدقيق الشرعي .

أما الجدول رقم (5) فيوضح نتائج التحليل الإحصائي الوصفي للعبارة المتعلقة بالفرضية الثانية التي تم صياغتها على النحو التالي :

**H0**: لا توجد ضرورة لدمج التدقيق الشرعي في مناهج التعليم العالي بأقسام المحاسبة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بجامعتي طرابلس والزيتونة.

جدول رقم (5) نتائج التحليل الإحصائي الوصفي لإجابات العبارات المتعلقة بضرورة دمج التدقيق الشرعي في

مناهج التعليم العالي بأقسام المحاسبة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بجامعتي طرابلس والزيتونة

ت	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	يتطلب التدقيق الشرعي معرفة بعدة علوم مثل: الاقتصاد الإسلامي، وفقه المعاملات، والمحاسبة، والمراجعة، والقانون، والنقود والمصارف، وتكنولوجيا المعلومات، والاتصال، وغيرها	4	0.504
2	إن التدقيق الشرعي هو مجال فرعي للتدقيق أو المراجعة التي يمكن اعتبارها مجالاً أشمل وأوسع	4	0.986
3	ضرورة دمج التدقيق الشرعي ضمن مناهج التعليم العالي لإعداد مدققين شرعيين مؤهلين بما يليي حاجة سوق العمل المصري	4	1.036
4	من الضروري إيجاد كيفية ملائمة لدمج التدقيق الشرعي في مناهج التعليم العالي مثل تخصيص شعبة فرعية ضمن قسم المحاسبة لتدريس علوم ومهارات التدقيق الشرعي	4	0.923
5	من الضروري اعداد برامج تعليمية تكميلية من عدة فصول دراسية للتدقيق الشرعي لخريجي الدراسات العليا والجامعات الراغبين في اكتساب علوم ومهارات هذا المجال المهم	4	0.996
	جميع العبارات	4	0.889

من خلال النتائج الموضحة بالجدول السابق نلاحظ أن كل الإجابات كان متوسطها الحسابي أكبر من 3 حيث بلغ 4 لكل العبارات وانحرافات معيارية منخفضة، مما يشير

إلى أن أعضاء هيئة التدريس بأقسام المحاسبة في جامعتي طرابلس والزيتونة يدركون ضرورة دمج التدقيق الشرعي في مناهج التعليم العالي .

أما الجدول رقم (6) فيوضح نتائج التحليل الإحصائي الوصفي للفقرات المتعلقة بالفرضية الثالثة التي تنص على الآتي :

**H0 : لا توجد عوائق تمنع دمج التدقيق الشرعي في مناهج التعليم العالي من وجهة**

**نظر أعضاء هيئة التدريس بأقسام المحاسبة بجامعة طرابلس والزيتونة .**

جدول (6) نتائج التحليل الإحصائي الوصفي لإجابات العبارات المتعلقة بوجود عوائق تمنع دمج

التدقيق الشرعي في مناهج التعليم العالي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بأقسام المحاسبة

#### بجامعتي طرابلس والزيتونة

ت	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	عدم اقتناع إدارة الجامعة بجدوى وأهمية دمج التدقيق الشرعي ضمن مناهجها	3	0.750
2	عدم توافر أعضاء هيئة تدريس مؤهلين لتدريس التدقيق الشرعي	4	0.834
3	لا توجد خطط وبرامج محددة وواضحة لكيفية دمج التدقيق الشرعي في مناهج التعليم المحاسبي العالي	4	0.712
4	التكلفة العالية لدمج التدقيق الشرعي ضمن هذه المناهج	3	1.025
	جميع العبارات	3.5	0.830

من خلال النتائج الموضحة بالجدول السابق نلاحظ أن الإجابتين رقم (1 و4) متوسطهما الحسابي يساوي 3 كما أن انحرافهما المعياري غير مرتفع، كما أن الإجابتين (2 و3) كان متوسطهما الحسابي يساوي 4 وانحرافهما المعياري منخفض، وبذلك فإن نتائج التحليل الإحصائي الوصفي تشير إلى وجود عوائق تمنع دمج التدقيق الشرعي ضمن مناهج التعليم العالي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس المشاركين في الدراسة ولعل من أهم هذه العوائق عدم توافر أعضاء هيئة تدريس مؤهلين لتدريس التدقيق الشرعي، كما أنه لا توجد خطط وبرامج محددة وواضحة لكيفية دمج التدقيق الشرعي في مناهج التعليم المحاسبي العالي، وعدم اقتناع إدارة الجامعة بجدوى وأهمية دمج التدقيق الشرعي ضمن مناهجها.

#### هـ - اختبار T :

استخدمت الباحثة اختبار T للعينة الواحدة One Sample T-Test، وذلك لاختبار فرضيات الدراسة، ومعرفة معنوية (دلالة) آراء المشاركين في الدراسة، والجداول التالية تبين نتائج اختبار T، وتكون الفرضية ايجابية بمعنى أن المشاركين في الدراسة موافقون على محتواها إذا كانت قيمة الدلالة الإحصائية للفقرة أصغر من مستوى المعنوية 0.05 والمتوسط الحسابي المرجح للفرضية أكبر من 3، وتكون الفرضية سلبية بمعنى أن المشاركين في الدراسة غير موافقين على محتواها إذا كانت قيمة الدلالة الإحصائية للفرضية أصغر من مستوى المعنوية 0.05 والمتوسط الحسابي المرجح للفرضية أصغر من 3، وتكون آراء المشاركين في الدراسة محايدة إذا كانت قيمة الدلالة الإحصائية أكبر من مستوى المعنوية 0.05، وهذا ينطبق على جميع فرضيات الدراسة.

#### - الفرضية الأولى :

H0 : لا توجد أهمية للتدقيق الشرعي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بأقسام المحاسبة في جامعتي طرابلس والزيتونة .

والفرضية البديلة لها والتي تنص على الآتي :

H1 : توجد أهمية للتدقيق الشرعي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بأقسام المحاسبة في جامعتي طرابلس والزيتونة .

ويمكن صياغتها رياضياً كالتالي :

**H0:  $\mu < 3$  Upper - Tailed test**

**H1:  $\mu \geq 3$**

والجدول التالي يوضح نتائج اختبار الفرضية الأولى وذلك كما يلي :

جدول رقم (7) اختبار T للفرضية الأولى

	Test Value = 3					
	T إحصاءة الاختبار	درجات الحرية df	(Sig. (2- tailed) الدلالة الإحصائية	المتوسط الحسابي Mean	Confidence 95% Interval of the Difference	
					Lower	Upper
أهمية التدقيق الشرعي	10.674	50	000.	4.732	0.983	1.442

من الجدول نلاحظ أن المتوسط الحسابي هو 4.732، وأن قيمة إحصاء الاختبار (10.674) بدلالة إحصائية (0.000) وبما أن هذه القيمة أصغر من مستوى المعنوية 0.05، وقيمة المتوسط الحسابي أكبر من 3، مما يدل على رفض الفرض الصفري  $H_0$  وقبول الفرض البديل،  $H_1$  مما يدل على أهمية التدقيق الشرعي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بأقسام المحاسبة بالجامعتين المذكورتين.

- الفرضية الثانية :

$H_0$  : لا توجد ضرورة لدمج التدقيق الشرعي في مناهج التعليم العالي بأقسام المحاسبة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بجامعة طرابلس والزيوتنة.

والفرضية البديلة لها والتي تنص على الآتي :

$H_1$  : توجد ضرورة لدمج التدقيق الشرعي في مناهج التعليم العالي بأقسام المحاسبة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بجامعة طرابلس والزيوتنة.

ويمكن صياغتها رياضياً كالتالي :

**$H_0: \mu < 3$  Upper – Tailed test**

**$H_1: \mu \geq 3$**

والجدول التالي يوضح نتائج اختبار الفرضية الثانية وذلك كما يلي :

جدول رقم (8) اختبار  $T$  للفرضية الثانية

	Test Value = 3					
	إحصاءة الاختبار	Df درجات الحرية	Sig. (2-tailed) الدلالة الإحصائية	Mean المتوسط الحسابي	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
ضرورة دمج التدقيق الشرعي ضمن مناهج التعليم العالي	9.007	50	.000	3.964	.714	1.214

من الجدول نلاحظ أن المتوسط الحسابي هو 3.964، وأن قيمة إحصاء الاختبار (9.007) بدلالة إحصائية (0.000) وبما أن هذه القيمة أصغر من مستوى المعنوية 0.05، وقيمة المتوسط الحسابي أكبر من 3، مما يدل على رفض الفرض الصفري

■ د. سميرة عمار عمران اعمار:

$H_0$ ، وقبول الفرض البديل  $H_1$ ، مما يدل على ضرورة دمج التدقيق الشرعي في مناهج التعليم العالي بأقسام المحاسبة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بجامعتي طرابلس والزيتونة.

- الفرضية الثالثة :

$H_0$  : لا توجد عوائق تمنع دمج التدقيق الشرعي في مناهج التعليم العالي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بأقسام المحاسبة في جامعتي طرابلس والزيتونة .  
والفرضية البديلة لها والتي تنص على الآتي :

$H_1$  : توجد عوائق تمنع دمج التدقيق الشرعي في مناهج التعليم العالي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بأقسام المحاسبة في جامعتي طرابلس والزيتونة .  
ويمكن صياغتها رياضياً كالتالي :

**$H_0: \mu < 3$  Upper – Tailed test**

**$H_1: \mu \geq 3$**

والجدول التالي يوضح نتائج اختبار الفرضية الثالثة وذلك كما يلي :

جدول رقم (9)

	Test Value = 3					
	T احصاءة الاختبار	Df درجات الحرية	(Sig. (2-tailed الدلالة الإحصائية	Mean المتوسط الحسابي	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
عوائق دمج التدقيق الشرعي ضمن مناهج التعليم العالي	5.988	50	.038	3.651	.418	.885

نتائج اختبار  $T$  للفرضية الثالثة

من الجدول نلاحظ أن المتوسط الحسابي هو 3.651، وأن قيمة إحصاءة الاختبار (5.988) بدلالة إحصائية (0.038) وبما أن هذه القيمة أصغر من مستوى المعنوية 0.05، وقيمة المتوسط الحسابي أكبر من 3، مما يدل على رفض الفرض الصفري،  $H_0$

وقبول الفرض البديل H1، مما يدل على وجود عوائق تحول دون دمج التدقيق الشرعي في مناهج التعليم العالي بأقسام المحاسبة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بجامعة طرابلس والزيتونة.

#### و-تحليل الارتباط :

تم قياس مدى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرات المستقلة (العمر، الجنس، المؤهل العلمي، الدرجة العلمية، مدى المشاركة في اتخاذ القرارات، الخبرة العملية، الوظيفة الحالية، مدى القناعة بأهمية التدقيق الشرعي)، ومتغيرات الدراسة التابعة المتمثلة في (أهمية التدقيق الشرعي، وضرورة دمجها في مناهج التعليم العالي، وعوائق ذلك)، من خلال إيجاد معامل الارتباط بينهم (R)، والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول رقم (10) تحليل الارتباط للعلاقة بين المتغيرات المستقلة وأهمية التدقيق الشرعي وضرورة

دمجها في مناهج التعليم العالي

المتغيرات التابعة	معامل الارتباط	الدلالة الإحصائية
	Pearson Correlation	Sig
أهمية التدقيق الشرعي	0.890	0.000
ضرورة دمجها في مناهج التعليم العالي	0.871	0.000

Significant at P Value 5% or Less

توضح بيانات الجدول السابق وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرات المستقلة وأهمية التدقيق الشرعي وضرورة دمجها في مناهج التعليم الجامعي عند مستوى معنوية 5%. كما يظهر تحليل بيرسون للارتباط Pearson Correlation.

#### ز- تحليل الانحدار المتعدد :

تم استخدام تحليل الانحدار المتعدد لتحليل العلاقة المفترضة بين المتغيرات المستقلة وأهمية التدقيق الشرعي وضرورة دمجها في مناهج التعليم العالي عند مستوى معنوية 5%. والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (11) تحليل الانحدار المتعدد للعلاقة بين المتغيرات المستقلة وأهمية التدقيق الشرعي

وضرورة دمجها في مناهج التعليم العالي

المتغيرات التابعة	القوة التفسيرية للمتغيرات المستقلة	الدلالة الإحصائية
	Adjusted R2	Sig
أهمية التدقيق الشرعي	0.752	0.000
ضرورة دمجها في مناهج التعليم العالي	0.666	0.000

توضح بيانات الجدول السابق أن المتغيرات المستقلة لها قدرة تفسيرية عالية لأهمية التدقيق الشرعي وضرورة دمجها في مناهج التعليم العالي عند مستوى معنوية 5%. ومن التحليلات السابقة فإنه يمكن القول إن أهمية التدقيق الشرعي وضرورة دمجها في مناهج التعليم الجامعي يرجع إلى المتغيرات المستقلة المتمثلة في الخصائص الشخصية ( العمر، الجنس، المؤهل العلمي، الدرجة العلمية، مدى المشاركة في اتخاذ القرارات، الخبرة العملية، الوظيفة الحالية، مدى القناعة بأهمية التدقيق الشرعي) وذلك من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بجامعتي طرابلس والزيوتونة.

سادساً: النتائج: من خلال العرض السابق يمكن استخلاص أهم النتائج في الآتي:

- 1- تأكيد أعضاء هيئة التدريس بأقسام المحاسبة في جامعتي طرابلس والزيوتونة على أهمية التدقيق الشرعي .
- 2- تأكيد أعضاء هيئة التدريس بأقسام المحاسبة في جامعتي طرابلس والزيوتونة على ضرورة دمج التدقيق الشرعي في مناهج التعليم العالي .
- 3- توجد عوائق تحول دون دمج التدقيق الشرعي في مناهج التعليم العالي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بأقسام المحاسبة في جامعتي طرابلس والزيوتونة، ولعل من أهم هذه العوائق أنه لا توجد خطط وبرامج محددة وواضحة لكيفية دمج التدقيق الشرعي في مناهج التعليم المحاسبي العالي، وعدم توافر أعضاء هيئة تدريس مؤهلين لتدريس التدقيق الشرعي، وعدم اقتناع إدارة الجامعتين بجدوى وأهمية دمج التدقيق الشرعي ضمن مناهجها .
- 4- يعزى أهمية التدقيق الشرعي وضرورة دمجها في مناهج التعليم العالي من وجهة

نظر أعضاء هيئة التدريس بأقسام المحاسبة بجامعة طرابلس والزيوتونة إلى المتغيرات الآتية: العمر، الجنس، المؤهل العلمي، الدرجة العلمية، مدى المشاركة في اتخاذ القرارات، الخبرة العملية، الوظيفة الحالية، مدى القناعة بأهمية التدقيق الشرعي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس الجامعي .

سابعاً: التوصيات: يمكن صياغة التوصيات التالية:

1- ضرورة إدراك أهمية التدقيق الشرعي لدى أعضاء هيئة التدريس بأقسام المحاسبة في جامعتي طرابلس والزيوتونة والتعريف بمزايا الاستعانة بالمدقق الشرعي في المؤسسات المالية الإسلامية من خلال إقامة المؤتمرات والندوات العلمية الخاصة بذلك وتشجيع البحث العلمي والعملية في هذا المجال .

2- البدء في العمل على اقتناع إدارة الجامعتين بجدوى وأهمية دمج التدقيق الشرعي ضمن مناهجها وإيجاد آلية لكيفية دمج التدقيق الشرعي ضمن مناهج التعليم العالي وتخصيص ميزانيات لتنفيذ هذه الآلية والاستفادة من الخبرات العربية والدولية في هذا المجال .

3- البدء في تدريب الكوادر البشرية التي سيكون لها دور في تعليم وتدريب وتأهيل المدققين الشرعيين في الجامعات الليبية وفي الدول التي سبقتنا في هذا المجال .

#### المراجع:

- 1- أبو بكر، أسامة (2013) « شركات التدقيق الشرعي الخارجي الحاجة- الواقع - الطموح » ورقة بحثية مقدمة إلى مؤتمر التدقيق الشرعي الرابع، المنامة - البحرين.
- 2- اشميلة، ميلاد رجب، والطرلي، محمد مفتاح، (2013)، « مدى التوافق بين مناهج التعليم المحاسبي ومتطلبات سوق العمل من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس وخريجي أقسام المحاسبة بالجامعات الليبية»، مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية، كلية الاقتصاد والتجارة زليتن، جامعة المرقب، العدد (1) .
- 3- الجاسر، مطلق جاسر(2009) « التدقيق الشرعي الداخلي في المؤسسات المالية الإسلامية» ورقة بحثية مقدمة الى مؤتمر المدققين الشرعيين الثاني، الكويت.
- 4- الخلفي، رياض منصور، (2004)، «استراتيجية التدقيق الشرعي الخارجي المفاهيم وآلية العمل»، ورقة بحثية مقدمة إلى المؤتمر الرابع للهيئات الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية بمملكة البحرين.
- 5- الفطيمي، محمد مفتاح، (2010)، دور التعليم المحاسبي في صقل الخريجين بالمهارات اللازمة لسوق العمل، المؤتمر العربي حول التعليم العالي وسوق العمل، مصراته: ليبيا .
- 6- المالقي، عائشة الشرقاوي، البنوك الإسلامية: التجربة بين الفقه والقانون، المركز الثقافي العربي، بيروت والدار البيضاء، 2000 .
- 7- توصيات المؤتمر الثاني للهيئات الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية، حولية البركة العدد

د. سمية عمار عمران اعمال:

- الخامس رمضان 1424هـ أكتوبر 2003، مجموعة دلة البركة.
- 8- توصيات زمالة المدققين الشرعيين بالمصارف والمؤسسات الإسلامية، حولية البركة، العدد الرابع، رمضان 1423هـ نوفمبر 2002 .
- 9- خداش، حسام الدين، ونصار محمود (2013)، « دور التعليم المحاسبي في ترسيخ الممارسات الاخلاقية لمهنة المحاسبة والتدقيق والحد من الفساد : دراسة تطبيقية على الجامعات الاردنية»، المؤتمر العلمي المهني الدولي العاشر، عمان، الاردن.
- 10- دهلوي، ياسر سعود، (2005)، « أدوات التأهيل المتكامل للعاملين في المؤسسات المالية الإسلامية ودور الهيئات الشرعية والمعاهد في تدريبهم شرعاً»، المؤتمر الخامس للهيئات الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية المنعقد في مملكة البحرين في 17-18 شوال 1426هـ الموافق 19-20 نوفمبر 2005، دار المراجعة الشرعية.
- 11- شحاتة، حسين حسين، (2013)، « المحاسب والمراجع القانوني الإسلامي التأهيل العلمي والإعداد المهني »، سلسلة دراسات وبحوث في الفكر المحاسبي الإسلامي.
- 12- شحاتة، حسين حسين، (2013) «الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية»، سلسلة بحوث في الفكر الاقتصادي الإسلامي.
- 13- عيسى، موسى آدم، (2013)، التدقيق الشرعي وإدارة المخاطر، المؤتمر الرابع للتدقيق الشرعي، المنامة، البحرين، 23-24 أكتوبر، 2013.
- 14- فياض، عطية السيد، (2005) العوائق والأخطاء في عمل المصارف الإسلامية، أعمال مؤتمر جامعة الشارقة.
- 15- محمد، زيدان (2009) « تفعيل دور الرقابة والتدقيق الشرعي في المصارف والمؤسسات الإسلامية» مؤتمر المصارف الإسلامية الواقع والمأمول، دبي .
- 16- مشعل، عبد الباري بن محمد علي، (2004)، « إستراتيجية التدقيق الشرعي الخارجي المفاهيم وآلية العمل» المؤتمر الرابع للهيئات الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية بمملكة البحرين.
- 17- مشعل، عبد الباري بن محمد، (2010)، «دور المعايير الشرعية والمحاسبية في توجيه وتنظيم المصرفية الإسلامية» مؤتمر الخدمات المالية الإسلامية الثاني، طرابلس - ليبيا .
- 18- مشعل، عبد الباري بن محمد، (2011)، «أثر نتائج التدقيق الشرعي في تحديد أنواع تقارير المدققين الشرعيين» رابطة المؤسسات المصرفية الإسلامية، مؤتمر المراجعة الشرعية، ماليزيا، مايو.
- 19- هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية 1419هـ - 1998م.

20- Yaacob, Hisham & Donglah, Nor Khadijah (2012) "Shari'ah Audit in Islamic Financial Institutions: The Postgraduates' Perspective" International Journal of Economics and Finance, Vol. 4, No. 12.

21- Arens, Alvin A, Elder, Randal J, and Beasley, Mark S. (2012), Auditing And Assurance Services: An Integrated Approach, 14th Edition, New Jersey: Pearson Prentice Hall.

## The importance of sharia complaint auditing, and the difficulties to integrate it within the higher education curriculum, from the viewpoint of the accounting divisions's teaching member staff at both Tripoli and Zitouna Universities

■ D.Somaia Ammar Omran Amar \*

### Abstract

This study will attempt to illustrate the importance of Shari'a auditing and the necessity of integrating it into higher education curricula in the accounting departments at Tripoli and Zeitona Universities, also, this study will illustrate the difficulties that prevent integrating Shari'a auditing into higher education curricula from the viewpoint of the faculty members of the two abovementioned universities. Therefore, three main hypotheses were formulated. The questionnaire was distributed among the faculty members at Tripoli and Zaitona Universities. The accounting departments' faculty members at Tripoli and Zeitona Universities emphasized the importance and the necessity of integrating the Shari'a auditing into the higher education curricula. The participants also stressed on the existence of obstacles of integrating of Shari'ah auditing into the higher education curricula from their point of view. The most important of these is that there are no well-defined plans and programs that define how to integrate Shari'a auditing into the higher accounting curricula. Also, the University administration is not convinced that Shari'a auditing is important to integrate it into its curricula.

**Keywords:** Islamic Financial Institutions - Higher Accounting Education - Libyan Labor Market.

---

Scientific position, Lecturer, teaching member staff at Accounting Division, Faculty of Economics and Political Sciences, University of Tripoli.\*